

## أثر التوسع النقدي في حجم العملة المتداولة خارج المصارف التجارية على الاستقرار النقدي في ليبيا خلال الفترة (1990-2022)

أ. إلهام محمد أحمد البشتي \*

قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة الزاوية، الزاوية، ليبيا

\* البريد الإلكتروني (للباحث المرجعي): [i.albish@zu.edu.ly](mailto:i.albish@zu.edu.ly)

### The effect of Monetary expansion of Currency in Circulation Out Commercial Banks on Monetary Stability in Libya on Period (1990-2022)

Elham Mohammed Albishty \*

Department of economy, Faculty of economics, University of Alzawia, Zawia, Libya

Received: 05-03-2025; Accepted: 10-05-2025; Published: 21-05-2025

#### الملخص:

تناولت هذه الدراسة أثر حجم العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي على الاستقرار النقدي في ليبيا خلال الفترة (1990م - 2022م)، من خلال دراسة العلاقة بين الحجم العملة المتداولة خارج المصارف والناتج المحلي الإجمالي كمتغيرات مستقلة وبين الاستقرار النقدي كمتغير تابع، حيث اتبعت الدراسة المنهج الوصفي لوصف حالة الاستقرار النقدي في ليبيا وكذلك المنهج التحليلي القياسي باستخدام طريقة Dynamic Least Squares (DOLS) لدراسة وتحليل العلاقة بين المتغيرات، وكانت النتائج تشير إلى أنه توجد علاقة عكسية بين حجم العملة المتداولة وبين الاستقرار النقدي، وعلاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي و بين الاستقرار النقدي في ليبيا خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى إجراء اختبار العتبة Threshold Test للعملة المتداولة، ووفقاً لنتائج التي تم التوصل إليها أن الحجم الأمثل للعملة المتداولة الواجب تداولها بين الجمهور لتحقيق الاستقرار النقدي في ليبيا يجب أن يتراوح بين  $(5608.299 \leq CC < 23007.299)$  مليون دينار، وبالرجوع الي بيانات السلسلة الزمنية نجد أن هاتين القيمتين واقعتان خلال الفترة (2008-2015) وأن هذه السنوات شهدت أعلى مستويات للناتج المحلي الإجمالي (النمو الاقتصادي) في ليبيا خلال فترة الدراسة، وهو ما يدعم صحة النتائج المتحصل عليها من النموذج المقدر لهذه الدراسة، كما توصي الباحثة الباحث الآخرين بدراسة أليات وإجراءات من شأنها أن تخفض من حجم العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي.

**الكلمات المفتاحية:** العملة لدى الجمهور، الفجوة التضخمية، الجهاز المصرفي، التضخم الاقتصادي، الانكماش الاقتصادي، اختبار العتبة.

#### Abstract:

This study addresses the impact of the volume of currency circulating out banking system on monetary stability in Libya during period (1990-2022), by study the relationship between the currency among public (outside banking system) and Gross Domestic Product as independent variables and the monetary stability as dependent variable, the study adopted the descriptive approach to descript the state of monetary stability on Libya, in addition the study uses the analysis approach by using the Dynamic Least Squares Method to analysis the relationship

between the variables, the results indicated that there is a negative relationship between the currency circulation outside banking system and the monetary stability, and a positive relationship between GDP and monetary stability in Libya during the study period, in addition, to conducting the thresholds test for currency circulating, the results show the optimal amount of currency circulating that should be circulates among public between  $(5608.299 \leq CC < 23007.299)$  to achieve the monetary stability in Libya. When back to time series data, we noted that these two values are between (2008-2015), this period witnessed the highest level of GDP (economic growth) on Libya on study period, this confirms and supports the results that obtained by the model estimate by this study, finally, the researcher recommends to study techniques and procedures that contribute reducing the Currency in Circulation and returns it to Commercial Banks.

**Keywords:** Currency with Public, Inflationary Gap, Banking System, Economic Contraction, Inflation, Threshold Test.

## 1. المقدمة:

يعتبر الاستقرار النقدي أحد أهم الأهداف الأساسية للسياسة النقدية في جميع دول العالم، لما لهو من تأثيرات مباشرة على زيادة النشاط والنمو الاقتصادي، مما يتعكس إيجاباً على الاستقرار الاقتصادي للدولة، فهو يحظى باهتمام كبير من قبل صانعي السياسة النقدية، ولعل من مهام السياسة النقدية تحديد حجم النقود المناسب في الاقتصاد الوطني بما يتناسب مع مستوى النشاط الاقتصادي، فإذا ما فشل المصرف المركزي (صانع السياسة النقدية) في تحديد الحجم الأمثل لنقود في الاقتصاد الوطني، فإنه سيدخل الاقتصاد إما في حالة ركود اقتصادي بسبب انخفاض حجم النقود، أو ضغوط تضخمية إذا ما اغرق الاقتصاد الوطني بالنقود، وفي كلا الحالتين ستعاني الدولة من حالة عدم الاستقرار النقدي وتبعاتها على قيمة العملة و النشاط والنمو الاقتصادي .

## 2. مشكلة البحث:

شهدت ليبيا خلال العقدين الماضيين ارتفاعاً ملحوظاً في حجم العملة المحلية المتداولة بين الجمهور، حيث بلغت حجم العملة المتداولة خارج المصارف نهاية عقد التسعينات 2,634.8 مليون دينار، وفي سنة 2010م بلغت 7.609 مليون دينار، لتقفز للضعف إلى 14.8 مليون دينار في سنة 2011م، واستمرت في الارتفاع إلى 39.732 مليون دينار في نهاية 2020، وفي سنة 2021 شهدت انخفاضاً بسيطاً إلى 31,799.8 مليون دينار، واستمر هذا الانخفاض 3,353.4 مليون دينار سنة 2022م، ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى الاتفاق المزمع حول توحيد المصرف المركزي بين الشرق والعرب، لتعاود الارتفاع حتى 39,200 مليون دينار في الربع الثالث لعام 2023م، هذا التكدس في حجم العملة المحلية وتباطؤ عملية الايداع لدى الجهاز المصرفي له تبعاته على الاستقرار النقدي في الاقتصاد الليبي، وبالتالي فإن المشكلة البحثية تدور حول الإجابة عن السؤال التالي :

ما أثر ارتفاع حجم العملة المتداولة خارج المصارف على الاستقرار النقدي في ليبيا، وما هو الحجم الأمثل للعملة المتداولة لتحقيق الاستقرار النقدي خلال الفترة 1990-2022م؟

3. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر العملة المتداولة خارج المصارف على الاستقرار النقدي في الاقتصاد الليبي، كما تهدف إلى تقديم اقتراح عن حجم العملة المتداولة (تحديد عتبة العملة المتداولة) التي تعزز الاستقرار النقدي في ليبيا

4. أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة في دراسة حجم العملة المحلية خارج المصارف، ودراسة مؤشرات الاستقرار النقدي للاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى تقديم المقترحات والتوصيات حول حجم العملة المتداولة التي يستفيد منها المسؤولين وصانعو السياسة النقدية.

5. فرضية الدراسة:

بناءً على مشكلة الدراسة فإن فرضية الدراسة تنص على أن حجم العملة المتداولة خارج المصارف تؤثر سلباً على الاستقرار النقدي في ليبيا خلال فترة الدراسة.

6. منهجية الدراسة:

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي في وصف المشكلة البحثية، بالإضافة إلى المنهج التحليلي القياسي باستخدام برنامج E-views، لدراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وتحديد عتبة العملة المتداولة خارج المصارف.

7. متغيرات الدراسة:

المتغيرات المستقلة: العملة المتداولة بين الجمهور CC، الناتج المحلي الإجمالي GDP  
المتغير التابع: الاستقرار النقدي معبرا عنه بالفجوة التضخمية GG.

8. حدود الدراسة:

يمكن تقسيم حدود الدراسة إلى:

- الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية للدراسة في الاقتصاد الليبي.
- الحدود الزمنية: وهي الفترة الزمنية (1990-2022م).
- الحدود الموضوعية: وتتمثل في موضوع البحث وهو تأثير العملة المتداولة على الاستقرار النقدي.

الجانب النظري والدراسات السابقة :

أولاً: الدراسات السابقة:

1. دراسة (الجروشي وأبوروي: 2017)

تناولت هذه الدراسة تحليل حالة الاستقرار النقدي في ليبيا وتأثيره على مستوى التضخم خلال الفترة (1962-2014)، وخلصت الدراسة إلى أن الاقتصاد الليبي يعاني من حالة عدم الاستقرار النقدي بسبب النمو المتسارع لعرض النقود مقارنة بالنمو المنخفض والمتذبذب في الناتج الحقيقي، وانعكاسات ذلك على المستوى التضخم في الاقتصاد الليبي.

2. دراسة (حريب وطقوق وحويلي: 2018)

ركزت هذه الدراسة على حساب معامل الاستقرار النقدي في الاقتصاد الليبي وتحليل التغيرات في عرض النقود والنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة 2000-2014م، وتوصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد الليبي يعاني من مشكلة عدم استقرار نقدي، وأن معدل النمو في عرض النقود كان أكبر من معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

3. دراسة (المختاري، بن البار وبن داكفيل: 2021)

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر أدوات السياسة النقدية على الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL، وتوصلت الدراسة إلى أن متغير سعر الفائدة يؤثر بشكل إيجابي بينما متغير سعر الصرف يؤثر سلباً على معامل الاستقرار النقدي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

4. دراسة (فيصل، شبيب وبتال: 2023)

هدفت هذه الدراسة إلى قياس تأثير مؤشرات الانضباط المالي على الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي، باستخدام منهجية التكامل المشترك ونموذج الانحدار الذاتي للفترة الإبطاء الموزع ARDL، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين مؤشرات الانضباط المالي والاستقرار النقدي.

5. دراسة (خلف: 2021)

استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في تحقيق هدفها وهو إبراز الدور الأساسي للسياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي، من خلال السيطرة على معدلات التضخم واستقرار قيمة العملة المحلية للدينار العراقي.

6. دراسة (عبد الهادي وعباس: 2022)

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير أدوات السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي، وأظهرت نتائج الدراسة أن تأثير السياسة النقدية ضعيف على الاستقرار النقدي، وأن عرض النقد وسعر الصرف لهما التأثير الأكبر لتحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي.

وتأتي هذه الدراسة كتكملة للدراسات السابقة حول موضوع الاستقرار النقدي، حيث تشابهت الدراسة محل البحث في دراسة تأثير المتغيرات المختلفة على الاستقرار النقدي، إلا أنها تتميز بدراسة تأثير حجم العملة المتداولة على الاستقرار النقدي، وكذلك تقديم اقراح عن حجم العملة المتداول الأمثل لتعزيز الاستقرار النقدي.

ثانياً الجانب النظري للدراسة:

### 1. تعريف الاستقرار النقدي:

هنالك عدة تعريفات للاستقرار النقدي، نذكر منها:

- 1) يعرف الاستقرار النقدي على أنه استقرار المستوى العام للأسعار واستقرار قيمة العملة المحلية أمام العملات الأجنبية. (مليط صايفي 2018م) ص 32
- 2) الاستقرار النقدي هو حالة اقتصادية تتحقق عندما ينمو الاقتصاد بمعدل أكبر من مستوى التضخم، مما يؤدي إلى رفع مستوى الإنتاجية والكفاءة المصاحبة بمستويات التوظيف نحو الاستدامة. (شريط وبن الحبيب، 2022م) ص 411.

### 2. مؤشرات الاستقرار النقدي:

لدراسة أثر العملة المتداولة على الاستقرار النقدي في ليبيا، فإننا سنتناول أولاً مؤشرات ومقاييس الاستقرار النقدي المتعارف عليها في الأدب الاقتصادي، وهنالك عدة مؤشرات للاستقرار النقدي، نذكر منها:

#### 1-2 المستوى العام للأسعار:

وفقاً لهذا المؤشر يتم استخدام الرقم القياسي لنفقة المعيشة لتعبير عن المستوى العام للأسعار والتغيرات التي تحدث من سنة لأخرى، والرقم القياسي لنفقة المعيشة هو عبارة عن أسعار سلة السلع والخدمات ذات أهمية في سلم الأولويات للمستهلكين في العاصمة طرابلس، ليعبر عن نفقة المعيشة للاقتصاد الليبي ككل (البرغثي والشريف: 2014م، ص 17).

وبالرجوع لبيانات المستوى العام للأسعار التي تصدرها المصرف ليبيا المركزي يتضح أن الاقتصاد الليبي واقع تحت ضغوط تضخمية خلال فترة الدراسة باستثناء الفترة (1999-2003)، وسنة 2019م،

#### 2-2 معدل التغير في المستوى العام للأسعار (معدل التضخم):

يقيس معدل التغير في الأسعار معدل التضخم السنوي، فإذا كان معدل التضخم موجباً ومرتفعاً فهو مؤشراً على وجود ظاهرة التضخم، أما إذا كان معدل النمو سالباً فإنه يشير وجود مشكلة انكماش اقتصادي، وإذا كان معدل نمو الأسعار صفراً فإن هذا يشير إلى وجود حالة الاستقرار النقدي. (المرجع السابق ص 18) ومن بيانات مستوى التضخم الصادرة عن إدارة البحوث والاحصاء التابعة لمصرف ليبيا المركزي يتضح أن الاقتصاد الليبي واقع تحت ضغوط تضخمية خلال فترة الدراسة باستثناء الفترة (1999-2003) وكذلك سنة 2019م، فإن الاقتصاد الليبي واجه فترة انكماش اقتصادي، وهو ما تأكده البيانات المؤشر السابق.

#### 3-2 معامل الضغط التضخمي:

يستند هذا المؤشر على التحليلات النسبية لنظرية كمية النقود، حيث يتم المقارنة بين التغيرات في معدل نمو عرض النقود مع التغيرات في معدل النمو في الطلب على النقود، فإذا كان معدل الزيادة في عرض النقود أكبر من معدل الزيادة في الناتج القومي الحقيقي، فإن هذا سيؤدي إلى وجود اختلالات بين تيار

الانفاق النقدي وتيار الإنتاج الحقيقي للسلع والخدمات، مما يؤدي إلى فائض في الطلب يكون ضغوطاً تضخمية على الأسعار، ويأخذ معيار الضغط التضخمي الصورة التالية (المرجع السابق، ص21):

$$B = \frac{\Delta M}{M} \div \frac{\Delta Y}{Y} \longrightarrow (1)$$

وبالتالي فإن معامل الضغط التضخمي B يأخذ احدى الصيغ التالية:

1.  $B=1$  أو تقترب جدا من 1، فإن هذا يشير إلى وجود استقرار نقدي في الاقتصاد.

2.  $B<1$  يشير إلى وجود حالة انكماش اقتصادي.

3.  $B>1$  يشير إلى وجود حالة تضخم اقتصادي.

وبتطبيق المعادلة رقم (1) نجد أن الاقتصاد الليبي يواجه ضغوط تضخمية في اغلب سنوات الدراسة، وهو ما تؤكدته نتائج المؤشرين السابقين.

#### 4-2 معيار الفجوة التضخمية والانكماشية:

بحسب هذا المعيار فإنه يتم المقارنة بين الزيادة في حجم العرض النقدي  $\Delta M$  وبين ما يرغب الافراد الاحتفاظ به من دخل حقيقي على شكل نقود  $\Delta GnP$ ، خلال فترة زمنية معينة، ويأخذ هذا المعيار الصيغة التالية:

$$GG = \Delta M - \left(\frac{M}{GnP}\right) . \Delta GnP \longrightarrow (2)$$

حيث أن:

GG: تمثل الفجوة التضخمية.

M: عرض النقود.

Y: الناتج المحلي الحقيقي.

$\Delta$ : تمثل مقدار التغير.

فإذا كانت قيمة هذا المعيار موجبة، فهذا يعني أن الزيادة في عرض النقود أكبر من الزيادة في الطلب على النقود، وهذا يعني زيادة نصيب الوحدة المنتجة من النقود، وهذا يشير إلى وجود ضغوط تضخمية، أما إذا كانت قيمة المعامل سالبة، يشير إلى إن الزيادة في عرض النقود أقل من الزيادة في الناتج المحلي الحقيقي، وهذا يعكس وجود فجوة انكماشية، وإذا كانت قيمة هذا المعيار صفراً، فهذا يشير إلى وجود حالة استقرار نقدي في الاقتصاد، وترتبط هذه الطريقة بالتغيرات الحاصلة بين معدل النمو في عرض النقود والتغيرات الحاصلة في معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي، وبتطبيق المعادلة رقم (2) نجد أن معدل التغير في المعروض النقدي أكبر من معدل التغير في الدخل المحلي خلال اغلب سنوات الدراسة. (الجروشي، أبوراوي 2017:

**الجانب العملي للدراسة:**

**1 نموذج الدراسة:**

يتمثل نموذج الدراسة في استخدام طريقة DOLC في تقدير المعادلة الانحدار اللوغاثمية التي تربط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في الأجل الطويل، والتي تأخذ الصورة العامة التالية:

**Estimation Equation**

=====:

$$LGG = C(1) * LCC + C(2) * LGDP + C(3) + e$$

حيث: LGG: لوغارثم الفجوة التضخمية.

C(1): معامل المرونة للعملة المتداولة.

LCC: لوغارثم العملة المتداولة.

C(2): معامل المرونة للنتائج المحلي الإجمالي.

LGDP: لوغارثم الناتج المحلي الإجمالي.

C(3): الحد المطلق.

e: المتغير العشوائي.

**2 الاختبارات التي تسبق عملية التقييم:**

**1-2 اختبار طبيعة المتغيرات.**

أجري اختبار الارتباط Correlation بين المتغيرات محل الدراسة، وأظهرت نتائج الاختبار ان معامل الارتباط بين العملة المتداولة والاستقرار النقدي = -30%، ومعامل الارتباط بين الناتج المحلي الإجمالي = 2.5%، وهو ما يوضحه الجدول رقم (a-1)، كما أجريت الاختبارات الوصفية لمتغيرات حيث يوضح الجدول رقم (b-1) نتائج الاختبارات الوصفية للمتغيرات محل الدراسة.

**الجدول (a-1): معاملات الارتباط بين المتغيرات.**

Correlation			
	GG	CC	GDP
GG	1.000	-0.30232	0.02525
CC	-0.30232	1.00000	-0.58477
GDP	0.02525	-0.58478	1.00000

الجدول من إعداد الباحثة بناءً على نتائج برنامج E-views.

**الجدول (b-1): الاختبارات الوصفية للمتغيرات.**

Variables	Mean	Median	Maximum	Minimum	Obs
GG	1981.234	-128.600	77867.15	-82947.90	32
CC	11859.30	4257.05	39732.00	1620.800	32
GDP	83885.21	83707.35	125947.1	8282.000	32

الجدول من إعداد الباحثة بناءً على نتائج برنامج E-views

## 2-2 اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة Time Series Stationary Test

اختبرت استقرارية السلاسل الزمنية Unit Root test للمتغيرات عبر الزمن، حيث أجري اختبار Augmented Dickey-Fuller أوضحت نتائج الاختبار أن جميع المتغيرات مستقرة عند اخذ الفرق الأول، كما يوضح الجدول رقم (2).

الجدول (2) : نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغيرات.

Variables	عند المستوى		عند الفرق الأول	
	Augmented Dicky-fuller	Phillips-Perron	Augmented Dicky-fuller	Phillips-Perron
GG	(0.7795)	(0.6958)	(0.0139)	(0.0000)
CC	(0.9948)	(0.9952)	(0.00020)	(0.0019)
GDP	(0.4761)	(0.4048)	(0.0000)	(0.0000)

الجدول من اعداد الباحثة بناءً على نتائج برنامج E-views

## 2-3 اختبار فترة الابطاء المثلي Lag specification:

تم اجراء اختبار فترة الابطاء باستخدام VAR Lag Order Selection Criteria، وأظهرت النتائج أن فترة الابطاء المثلي هي (2) لجميع المعايير (HQ، SC، AIC، FPE،LR).

## 2-4 اختبار السببية بين المتغيرات Causality Test:

تشير نتائج اختبارات السببية Granger Causality Tests ان جميع المتغيرات المستقلة ترتبط بعلاقة سببية مع المتغير التابع وبدرجة معنوية أقل من 5%.

الجدول (3): نتائج اختبار السببية.

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 02/16/25 Time: 09:33			
Sample: 1990 2023			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LCC does not Granger Cause GG	30	3.95674	0.0321
GG does not Granger Cause LCC		2.60088	0.0942
LGDP does not Granger Cause GG	30	4.95709	0.0154
GG does not Granger Cause LGDP		0.60359	0.5546
LGDP does not Granger Cause LCC	31	6.18025	0.0064
LCC does not Granger Cause LGDP		3.27908	0.0537

### 3 بناء النموذج القياسي:

أولاً: بناء النموذج القياسي باعتبار الفجوة التضخمية مؤشراً للاستقرار النقدي.

ولتقدير النموذج القياسي نختبر أولاً مدى وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأمد Cointegration بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وظهرت نتائج اختبار التكامل المشترك Johansen Cointegration Test انه يوجد متجه تكاملي واحد على الأقل بين المتغيرات، أي توجد علاقة تكامل مشترك طويل الأجل بين الاستقرار النقدي وبين العملة المتداولة والناتج المحلي الإجمالي بدرجة معنوية أقل من 0.05% . ولتقدير النموذج القياسي بين المتغيرات المستقلة (العملة المتداولة بين الجمهور LCC و الناتج المحلي الإجمالي LGDP)، والمتغير التابع (الفجوة التضخمية LGG باعتباره مؤشراً للاستقرار النقدي) بعد أخذ اللوغاريتم الطبيعي لكل المتغيرات، وبناءً على نتائج اختبار الاستقرارية ونتائج اختبار التكامل المشترك تم استخدام طريقة Dynamic Least squares DOLS، حيث تشير لبيانات الواردة في الجدول رقم (3) أن معامل المرونة للعملة المتداولة خارج المصارف = -0.2160، بمعنى انه إذا انخفضت العملة المتداولة خارج المصارف بنسبة 1% فإن الاستقرار النقدي سيرتفع بنسبة 21.60% بدرجة معنوية 0.0082، أي أن العلاقة بين حجم العملة المتداولة و الاستقرار النقدي علاقة عكسية، كما أن معامل المرونة للناتج المحلي الإجمالي = 0.4604 بدرجة معنوية = 0.0070 بمعنى انه إذا ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1% فإن الاستقرار النقدي سيرتفع بنسبة 46.04%، أي أن العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والاستقرار النقدي علاقة طردية، وأن قيمة الثابت constant = 1.4972 وهو غير معنوي، بالإضافة إلى أن معامل التحديد = 0.926771، وهي تشير إلى أن 93% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع تفسرها التغيرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة، وهي نسبة جيدة وتشير إلى قوة النموذج المقدر.

**الجدول (4):** نتائج النموذج القياسي DOLS باعتبار الفجوة التضخمية مؤشراً للاستقرار النقدي.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LCC	-0.216063	0.070994	-3.043392	0.0082
LGDP	0.460425	0.147651	3.118334	0.0070
C	1.497258	4.162768	0.359678	0.7241
R-squared	0.926771	Mean dependent var		11.17746
Adjusted R-squared	0.868187	S.D. dependent var		0.549637
S.E. of regression	0.199551	Sum squared resid		0.597311

الجدول من نتائج برنامج E-views

وبالتالي يمكن صياغة معادلة النموذج القياسي بين العملة المتداولة والنتائج المحلي الإجمالي وبين الفجوة التضخمية كمؤشر للاستقرار النقدي في المدى الطويل كالتالي:

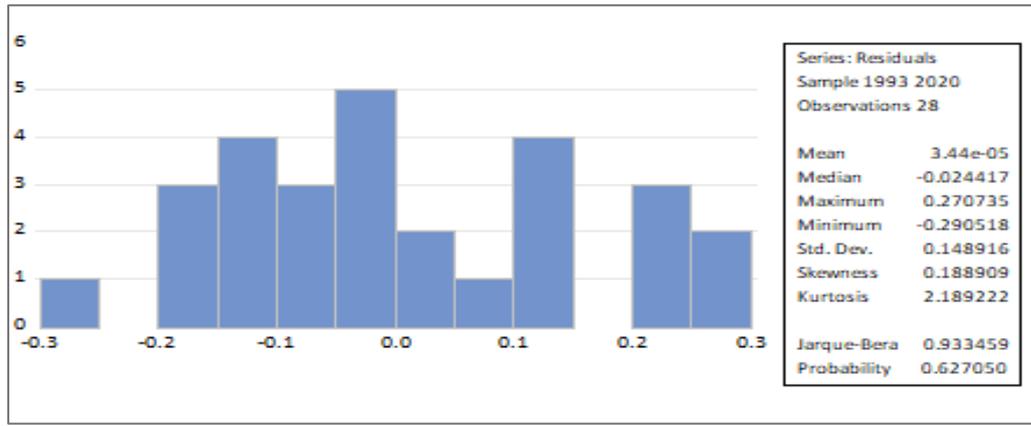
Substituted Coefficients:

$$LGG = -0.216063412799 * LCC + 0.460425281526 * LGDP + 1.49725786087$$

الاختبارات ما بعد تقييم النموذج:

### (1) اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Histogram-Normality Test:

توضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Jarque-Bera أن بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي بدرجة معنوية أكبر من 5%، كما يوضح الشكل رقم (1).



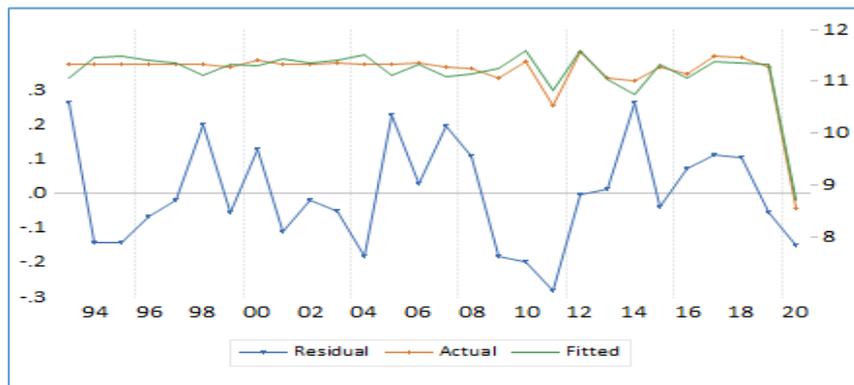
الشكل (1): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي باستخدام الفجوة التضخمية مؤشرا للاستقرار النقدي.

### (2) اختبار Wald:

تشير نتائج اختبار wald أن درجة المعنوية (0.0000) وهي أقل من 5%، أي أننا نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل، أي أنه توجد علاقة سببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

### (3) الشكل البياني للقيم الفعلية والقيمة المقدرة والبواقي:

من خلال الشكل البياني رقم (2) التالي يتضح أن قيم السلسلة المقدرة من خلال النموذج المقدر متقاربة إلى حد كبير مع قيم السلسلة الفعلية، وأن قيم البواقي تتوزع بشكل عشوائي حول الصفر، مما يشير إلى جودة النموذج.



الشكل (2): توزيع القيم الفعلية والمقدرة وقيم البواقي.

ثانياً: بناء النموذج القياسي باعتبار التضخم مؤشراً للاستقرار النقدي:

ولدراسة تأثير المتغيرات المستقلة على الاستقرار النقدي في ليبيا، فإننا سنعيد دراسة تأثير المتغيرات المستقلة على مؤشر آخر للاستقرار النقدي وهو معدل التضخم، ويشير اختبار التكامل المشترك Johansen Cointegration Test إلى وجود متجه تكاملي طويل الاجل بين المتغيرات محل الدراسة، أي توجد علاقة تكامل طويلة الاجل بين المتغير التابع (التضخم) والمتغيرات المستقلة. وكانت معادلة النموذج القياسي في المدى الطويل بين مستوى التضخم Inflation باعتباره مؤشراً آخر للاستقرار النقدي و كلا من العملة المتداولة بين الجمهور CC والناجح المحلي الإجمالي GDP باستخدام طريقة Dynamic Least Squares يوضحها الجدول رقم (5)، تشير لبيانات الواردة هذا الجدول أن جميع المتغيرات المستقلة ذو دلالة معنوية في تأثيرها على المتغير التابع، وأن معامل المرونة للعملة المتداولة خارج المصارف = -2.850185، بمعنى انه إذا انخفضت العملة المتداولة خارج المصارف بنسبة 1% فإن الاستقرار النقدي سيرتفع بنسبة 285%، ومعامل المرونة للناجح المحلي الإجمالي = 0.886187، بمعنى انه إذا ارتفع الناجح المحلي الاجمالي بنسبة 1% فإن الاستقرار النقدي سيرتفع بنسبة 88.6%، كما أن معامل التحديد = 0.793573، وهي تشير إلى أن 79% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع تفسرها التغيرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة.

الجدول (5): نتائج النموذج القياسي DOLS باعتبار معدل التضخم مؤشراً للاستقرار النقدي.

Dependent Variable: INFLATION				
Method: Dynamic Least Squares (DOLS)				
Date: 02/16/25 Time: 09:58				
Sample (adjusted): 1993 2020				
Included observations: 28 after adjustments				
No cointegrating equation deterministics				
Fixed leads and lags specification (lead=2, lag=2)				
HAC standard errors & covariance (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 4.0000)				
No d.f. adjustment for standard errors & covariance				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LCC	-2.850185	0.783569	-3.637438	0.0022
LGDP	0.886187	0.315865	2.805586	0.0127
R-squared	0.793573	Mean dependent var		4.949035
Adjusted R-squared	0.651654	S.D. dependent var		8.253099
S.E. of regression	4.871047	Sum squared resid		379.6336

الجدول من نتائج برنامج E-views

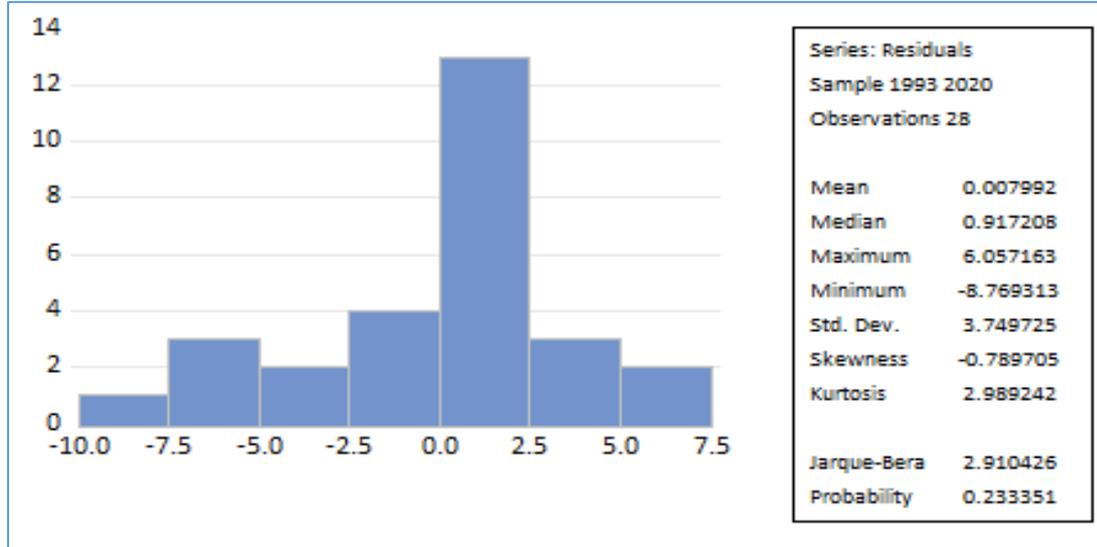
Substituted Coefficients:

$$\text{INFLATION} = -2.8501852258 * \text{LCC} + 0.886187166209 * \text{LGDP}$$

الاختبارات ما بعد تقييم النموذج:

### 1) اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي: Histogram-Normality Test

تظهر نتائج اختبار التوزيع الطبيعي أن بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي بدرجة معنوية أكبر من 5%، كما يوضح الشكل رقم (3).



الشكل (3): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي باستخدام معدل التضخم مؤشرا للاستقرار النقدي.

### 2) اختبار Wald:

من نتائج اختبار Wald نجد أن درجة المعنوية = 0.0007 وهي أقل من 5%، أي أننا نرفض الفرض الصفري ونقبل البديل، أي أن المعلمات المقدرة للمتغيرات المستقلة لها تأثير معنوي على معلمة المتغير التابع.

### 3) لشكل البياني للقيم الفعلية والقيمة المقدرة والبواقي:

من خلال الشكل البياني رقم (4) التالي يتضح أن قيم السلسلة المقدرة من خلال النموذج المقدر متقاربة إلى حد كبير مع قيم السلسلة الفعلية، وأن قيم البواقي تتوزع بشكل عشوائي حول الصفر.



الشكل (4): القيم الفعلية و القيم المقدرة والبواقي.

وبالنظر إلى النموذج القياسي المقدر الذي تكون فيه الفجوة التضخمية مؤشراً للاستقرار النقدي، وكذلك النموذج القياسي المقدر الذي يكون فيه مستوى التضخم مؤشراً للاستقرار النقدي، نجد أن إشارة المعلمات المقدره متشابهة بين النموذجين، وأن النموذجين يتفقان على أن انخفاض حجم العملة المتداولة خارج المصارف يعزز الاستقرار النقدي في ليبيا، وبالرجوع لبيانات السلسلة الزمنية لمتغير العملة المتداولة نجد أن النظام النقدي في ليبيا شهد منذ عام 2011م زيادة مضطربة في حجم العملة المتداولة فارتفعت من 7609 مليون دينار في سنة 2010م إلى 23007.3 مليون دينار في سنة 2015م، لتستمر في الارتفاع حتى 31353.4 مليون دينار في سنة 2022م، وعلى ما يبدو أن اغراق الاقتصاد الليبي بهذه الكتلة النقدية قد اضعف الاستقرار النقدي، مما يشير إلى أن الكتلة النقدية هذه لا تذهب في قنوات استثمارية ونتاجية، وعلى الاغلب يتم صرفها على الانفاق الاستهلاكي أو يتم اكتنازها لدى الجمهور أو لدى تجار العملة في السوق الموازي والذي يمثل جزءاً من تسربات الدخل، وبالتالي فإنه من المفترض أن تعمل السلطات النقدية على تخفيض حجم العملة المتداولة خارج المصارف إلى المستوى الذي يحقق نمواً في الاستقرار النقدي، وبالتالي

فإن السؤال هنا، ما هو حجم العملة المتداولة المناسب لتحقيق الاستقرار النقدي في ليبيا ؟

للإجابة على هذا السؤال تم إجراء اختبار العتبة Threshold Regression للعملة المتداولة، وأوضحت نتائج الاختبار الوارد في الجدول رقم (6) أنه عندما تكون حجم العملة المتداولة خارج المصارف تتراوح بين  $(23007.299 < CC < 5608.2999)$  فإن انخفاض العملة المتداولة CC بنسبة 1% سيؤدي إلى زيادة الاستقرار النقدي بنسبة 5.20%، كما تشير نتائج الاختبار إلى أن قيم المعلمات ذو دلالة إحصائية وان معامل التحديد  $R^2 = 97\%$ ، أي ان التغيرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة هذه تفسر 97% من التغير الحاصل في المتغير التابع وهو الاستقرار النقدي، وبالتالي فإن حجم العملة المتداولة المناسب لتحقيق الاستقرار النقدي يجب ان يتراوح بين 5608.2999 مليون دينار و 23007.299 مليون دينار، وبمعنى آخر، لتجنب حدوث الفجوة التضخمية يجب أن يكون حجم العملة المتداولة يتراوح بين 5608.2999 مليون دينار و 23007.299 مليون دينار، وبالرجوع للسلسلة الزمنية للعملة المتداولة نجد أن هذه القيم واقعة في الفترة الزمنية بين 2008م و 2015م، وبالمناظرة مع الناتج المحلي الإجمالي لنفس الفترة الزمنية نجد انها سجلت أعلى مستوى للناتج المحلي الإجمالي GDP حيث بلغ ما قيمته 125.64 مليون دينار وهو أعلى قيمة سجلت للناتج المحلي خلال فترة الدراسة للسنوات 2007م، 2008م و 2010م، مما يؤكد على انه لتحقيق مستويات مرتفعة للناتج المحلي الإجمالي (والذي يعتبر مؤشراً للنمو الاقتصادي) وللاستقرار النقدي يجب أن على السلطات النقدية العمل على تخفيض حجم العملة خارج المصارف من مليار دينار إلى ما بين 23007.299 مليون دينار كحد اقصى و 5608.3 مليون دينار كحد ادنى .

الجدول (6): نتائج اختبار العتبة للعملة المتداولة.

Dependent Variable: G				
Method: Discrete Threshold Regression				
Date: 02/18/25 Time: 15:37				
Sample (adjusted): 1991 2022				
Included observations: 32 after adjustments				
Threshold variable: CC				
White heteroskedasticity-consistent standard errors & covariances				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CC < 2699.199 – 12 obs				
CC	1.270040	1.378620	0.921240	0.3698
GDP	-7.40E-08	4.73E-08	-1.565196	0.1360
C	3530.298	2100.295	1.680858	0.1111
2699.199 <= CC < 5608.2999 – 5 obs				
CC	-0.697724	3.195571	-0.218341	0.8298
GDP	2.72E-07	1.45E-07	1.874708	0.0781
C	-28118.79	7625.436	-3.687499	0.0018
5608.2999 <= CC < 23007.299 – 7 obs				
CC	-5.199262	1.177898	-4.414018	0.0004
GDP	-1.40E-06	1.92E-07	-7.273521	0.0000
C	214767.3	32277.82	6.653712	0.0000
23007.299 <= CC < 31799.799 – 4 obs				
CC	-1.824141	1.368630	-1.332822	0.2002
GDP	1.55E-07	1.21E-07	1.275832	0.2192
C	40722.38	42899.23	0.949257	0.3558
31799.799 <= CC – 4 obs				
CC	18.80162	0.426148	44.11989	0.0000
GDP	2.03E-07	2.84E-08	7.144932	0.0000
C	-684092.8	14593.72	-46.87584	0.0000

النتائج:

توصلت هذه الدراسة للنتائج التالية:

- 1- أن الاقتصاد الليبي يعاني من حالة عدم الاستقرار النقدي خلال فترة الدراسة.
- 2- توجد علاقة عكسية بين حجم العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي والاستقرار النقدي في ليبيا، حيث أن معامل المرونة للعملة المتداولة خارج المصارف = -0.216063 أي أنه إذا انخفضت العملة المتداولة بنسبة 1% فإن الاستقرار النقدي سيرتفع بنسبة 22%.

3- توجد علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي وبين مستوى الاستقرار النقدي، حيث بلغ معامل المرونة للناتج المحلي الإجمالي 0.460425، بمعنى أن زيادة الناتج المحلي بنسبة 1% فإن الاستقرار النقدي يرتفع بنسبة 46%.

4- توجد علاقة سببية بين حجم العملة المتداولة خارج المصارف وبين الاستقرار النقدي في ليبيا.

5- توجد علاقة سببية بين الناتج المحلي الإجمالي وبين الاستقرار النقدي في ليبيا.

6- من خلال هذه الدراسة تبين أن الاقتصاد الليبي يعاني من مشكلة تقادم حجم العملة المتداولة بين الجمهور، وأنها تؤثر سلباً على الاستقرار النقدي.

7- تم إجراء اختبار العتبة للعملة المتداولة، وبناءً على نتائج الاختبار فإن هذه الدراسة تقترح أن يكون حجم العملة المتداولة خارج المصارف يتراوح بين 5608.299 مليون دينار و 23007.299 مليون دينار لتحقيق الاستقرار النقدي، وهو ما كانت عليه حجم العملة المتداولة خلال الفترة (2008-2015)، والجدير بالذكر أن هذه الفترة الزمنية شهدت أعلى مستويات للناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي.

#### التوصيات:

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها يمكن الخروج بمجموعة من التوصيات والتي من أهمها:

1- لتحقيق الاستقرار النقدي في ليبيا على السلطات النقدية العمل وفقاً للسياسة النقدية الانكماشية من شأنها أن تخفض حجم العملة المتداولة خارج المصارف إلى ما دون 23007.299 مليون دينار.

2- على السلطات النقدية اتباع سياسة معينة من شأنها أن تعزز ثقة الجمهور بالجهاز المصرفي وتشجيع الادخار داخل المصارف كأن تقوم برفع أسعار الفائدة أو إصدار سندات خزانة محلية للجمهور، بالإضافة إلى العمل على توحيد المصرف المركزي واستقلالته.

3- على السلطات النقدية العمل على سحب إصدارات معينة من النقود المصدرة في التداول وكذلك التوقف عن عملية طبع النقود الجديدة لتمويل ميزانيتها والايفاء ببند المصروفات، وتبني أساليب أخرى كالتحويل بالعجز.

4- نظراً لأهمية الاستقرار النقدي في ليبيا في الوقت الراهن، فإن الباحثة توصي الباحث والمهتمين بالشأن الاقتصادي الليبي بدراسة الآليات والإجراءات التي من شأنها أن تخفض من حجم العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي. بالإضافة إلى دراسة وبحث دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار النقدي في ليبيا.

#### المراجع:

- 1- عبد الهادي، آية علاء و عباس، صبحي حسون. (يوليو 2022م)، " أثر السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في العراق دراسة تحليلية للمدة 2004-2020م"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد 20، العدد 73، الجامعة المستنصرية، ص ص 227-245.
- 2- البنداوي، حمدي أحمد على . مطر، محمد أحمد و إسماعيل، أثير إبراهيم (يوليو 2022م)، "قياس أثر محددات الطلب على الاحتياطيات الأجنبية على الاستقرار النقدي في العراق"، المجلة المصرية للدراسات التجارية. المجلد 46، العدد 3. جامعة المنصورة، ص ص 101-150

- 3- خلف، حميد حسن (ديسمبر 2021م)، "دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي في العراق للمدة 2004-2018" مجلة التراث، المجلد 11، العدد 5، من ص 409، إلى ص 426.
- 4- الشيباني، رضاء خليفة. الحماقي، يمن محمد حافظ و فياض، محمد خليل (أبريل 2023). "تقدير فاعلية السياسة النقدية وأثرها على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1990-2020)"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 1، جامعة عين شمس، ص ص 501-530
- 5- حريب، سامية. طقوق، نوار و حويلي، محمد. (المؤتمر الأكاديمي لدراسات الاقتصاد والاعمال. 22 ديسمبر 2018م)، "معامل الاستقرار النقدي في الاقتصاد الليبي للفترة 2000-2014م". (مصراته: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة مصراته)
- 6- جمعة، صلاح الدين إنييه و أبوخريص، هدى محمد. (المؤتمر العلمي الأول السياسة النقدية في ليبيا ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل التطورات الحالية، 26-2-2017)، "فاعلية السياسة النقدية وأثرها على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1990-2015)"، (بني وليد: جمعة بني وليد كلية الاقتصاد و العلوم السياسية)
- 7- المختاري، عادل. بن البار، محمد و بن داكفيل، كمال. "قياس أثر السياسة النقدية على الاستقرار النقدي في الجزائر: خلال الفترة (1990-2019)". مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الاعمال، المجلد 10، العدد 1، مايو 2021م، ص ص 212-230.
- 8- الجروشي، علي عبد السلام و أبوراوي، رمضان علي. "تحليل حالة الاستقرار النقدي وأثرها على التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1962-2014)"، مجلة علوم وتقنيات (العلوم الإنسانية) مجلد (1) العدد (1)، يوليو 2017م، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة مصراته، ص ص 60-77.
- 9- بشينة، عمر محمد، الجندي، فرج سليم، احمدودة، محمد عبد السلام و أبو فردة، عمر عبد السلام. "دور المصرف المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي"، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، العدد 11، يوليو 2018م، كلية الاقتصاد والتجارة زليتن، الجامعة الاسمرية ص ص 101 - 131.
- 10- فيصل، فيصل غازي. شبيب، عبد الرزاق إبراهيم. و بتال، أحمد حسين. "تحليل مؤشرات الانضباط المالي وأثرها في الاستقرار النقدي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد العراقي لمدة 2004-2020م"، مجلة الريادة للمال والأعمال، المجلد (4) العدد (1)، كانون الثاني 2023م، جامعة النهدين، كلية اقتصاديات الأعمال، ص ص 146-159
- 11- شريط، فيروز و بن الحبيب، طه. "دراسة تحليلية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2021 باستعمال مربع كالدور السحري وطريقة المركبات الرئيسية"، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 05 العدد 02، ديسمبر 2022م، ص ص 408-426.
- 12- مليط، نوال و صانفي، عمار، "فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جيحل، العام الجامعي 2018م
- 13- البرغثي، يونس، أسعيد، علي و الشريف. علي سعيد. (مؤتمر الاقتصاد في ليبيا يناير 2014م). "تأثير السياسة النقدية على الاستقرار النقدي في ليبيا". (بنغازي: جامعة بنغازي).